International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

The Impact of Human Trafficking on Arab National Security

https://www.doi.org/10.56830/IJAMS09202305

Dr. Ali Abdulla Obaid Ajaif Alzaabi
General Directorate of Residency and Foreigners Affairs – Dubai
170 Sheikh Khalifa bin Zayed St – Al Jaffiliya – Dubai
alzaabi@dnrd.ae
(ORCID 0009-0006-6679-1354)

Abstract:
The concept of Human Trafficking appeared at the international level at the beginning of the twentieth century, and in this context, international conventions were concluded to prohibit exploitation and human trafficking. With the end of the twentieth century, the international community sought to clarify the concept of human trafficking in all its forms, and the study dealt with the phenomenon of human trafficking and its patterns and forms, as it is one of the most important sources of threat and challenge to Arab national security, as our Arab world faces many challenges The security of every Arab country is organically linked to Arab national security, because the dangers threatening the Arab countries are one, as one of the causes and motives of human trafficking in the Arab countries is the importance of what the geographical location of the Arab world represents, and the crime of human trafficking is one of the organized crimes that transcend national borders, threaten the security of societies, and violate human rights in general, especially for children and women. In particular, it has topped the attention of the international community, and expanded international and Arab efforts to combat this phenomenon, by criminalizing it at the international and Arab levels.
Keywords: Human Trafficking - Arab National Security

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

أثر الاتجار بالبشر على الامن القومي العربي

د. علي عبدالله الزعابي
الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب، دبي، الامارات العربية المتحدة
alzaabi@dnrd.ae

الملخص:
ظهر مفهوم الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي مع بدايات القرن العشرين، وفي هذا الاطار ابرمت الاتفاقيات الدولية لحظر الاستغلال والاتجار بالبشر ومع نهاية القرن العشرين، سعى المجتمع الدولي لتوضيح مفهوم الاتجار بالبشر بكافة انماطه، وتناولت الدراسة ظاهرة الاتجار بالبشر وانماطها واشكالها فهي أحد أهم مصادر التهديد والتحدي للأمن القومي العربي، حيث يواجه وطننا العربي العديد من التحّديات الداخلّية والخارجية التي تُهّدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات للوطن العربي، والتي جعلت منه منطقة هامّة سياسياً واقتصادياً واستراتيجيا وحضارياً، فأمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطا عضويا بالأمن القومي العربي، لأن المخاطر التي تهدد الأقطار العربية واحدة، حيث كان من اسباب ودوافع الاتجار بالبشر في البلاد العربية أهمية ما يمثله الموقع الجغرافي للوطن العربي، وجريمة الاتجار بالبشر هي من الجرائم المنظمة التي تتعدى الحدود الوطنية، وتهدد امن المجتمعات وتنتهك حقوق الإنسان عامة والأطفال والنساء بصفة خاصه فتصدرت بذلك اهتمام المجتمع الدولي، وسعت الجهود الدولية والعربية لمكافحة تلك الظاهرة، من خلال تجريمها على الصعيد الدولي والعربي.

الكلمات المفتاحية :الاتجار بالبشر، الامن القومي العربي.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

أولا: مقدمة

تعد جريمة الاتجار بالبشر من أخطر الجرائم المنظمة (كرار،٢٠٠٢) نظرا لما تلحقه من آثار بأمن المجتمعات سواء في الدول الفقيرة التي تمثل المصدر الرئيسي لجانب العرض لضحايا الاتجار أو في الدول الغنية التي تمثل المصدر الرئيسي لجانب الطلب على هؤلاء الضحايا. فهي ظاهرة مركبة حيث يكمن ورائها العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، بالإضافة لاستنزافها للموارد الاقتصادية للدولة التي ترتكب فيها فضلاً عما يترتب عليه من اثار اجتماعية سلبية وما لها من تأثير على الأوضاع الامنية للدول والمجتمعات (ناشد،٢٠٠٥) وبالتالي تستلزم تعاوناً دولياً وثيقاً ومكثفاً ومستمراً وحاسماً حيث كان لظاهرة العولمة أكبر الاثر في انتشار جريمة الاتجار بالبشر وامتدادها على نطاق واسع (Baker,2005) فقد أصبحت ظاهرة دولية تختلف اشكالها وانماطها من دولة لأخرى فهي لا تقتصر على دولة معينة وانما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة وذلك طبقاً لنظرة تلك الدول لمفهوم الاتجار بالبشر ومدى احترامها لحقوق الانسان، ووفقاً للعادات والتقاليد واختلاف الثقافات والتشريعات الجنائية الى جانب النظام السياسي المتبع بها (شيحا،٢٠١٦)

وتعتبر مكافحة الجرائم هي السمة المميزة لسيادة الدولة على أرضها وتمثل الظروف السائدة الآن على الساحة العالمية وسطاً مثالياً لتنامى هذه الظاهرة وانتشارها على أوسع نطاق سواء في الدول الفقيرة أو الدول الغنية. وعادة ما تتضمن جريمة الاتجار بالبشر خرقاً لقوانين متعددة مثل قوانين الهجرة وقوانين العمل وتتداخل معها جرائم أخرى مثل النصب والتدليس والتزوير والرشوة والتهريب والاغتصاب والاسترقاق والحبس الإجباري والتعذيب والقتل... وغيرها من الاسباب. ومن ثم فهي ليست جريمة عادية، ولكنها ظاهرة إجرامية ترتبط بها العديد من الجرائم الأخرى، وتتجلى الاليات المواجهة حاليا على الساحة الدولية والعربية فيما عبرت عنه الاتفاقيات الدولية والأوروبية من ناحية، والعربية من ناحية خرى والمتمثلة غالباً بالقوانين والكفاح ضد جريمة الاتجار بالبشر، سواء من خلال القضاء على الفقر الذي يعتبر وبحق أحد الأسباب الرئيسية لتفشى مثل هذا النوع من الجرائم عالمياً ومحلياً، أو من خلال اتخاذ المزيد من التدابير المناسبة لمنع وقوع مثل هذه الجرائم، أو من خلال التوصل الى السبل اللازمة للمواجهة الفعالة، بالإضافة الي حماية الأمن القومي العربي تقاس بحجم إمكانيات الثبات في وجه التهديدات، عن طريق القدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للدول، مما يتطلب تضافر ودمج جميع الإمكانات العربية في إطار موحد يجعلها في مأمن ضد أي فعل معاد قد يمس بسيادة الأمة على أرضها.

ثانياً: أهمية البحث ودوافعه ومبرراته:

ابراز خطورة الاتجار بالبشر والذي يمثل في المقام الأول انتهاكاً لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، ويزيد من الانهيار الاجتماعي ويدفع الى زيادة معدلات الجريمة حيث يعتبر احد اشكال الرق في العصر الحديث، فهي ظاهرة لا تقتصر على دولة معينة وانا تمتد اثارها للعديد من الدول المختلفة، الى جانب توضيح كافة صور وانماط تلك الظاهرة الاجرامية المنظمة والتي تختلف طبقا لنظرة كل دولة لمفهوم الاتجار بالبشر ومدى احترامها لحقوق الانسان، وعلى الرغم من صدور العديد من التشريعات وتشكيل اللجان لمكافحة ومناهضة تلك الجريمة، الا انه يجب وجود آليات رادعة للتصدي لتهديد تلك الجريمة لأمن وسلامة المجتمعات.

فازدياد الوعي بما يواجه وطننا العربي من التحّديات الداخلّية والخارجية التي تُهّدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات للوطن العربي، والتي جعلت منه منطقة هامّة سياسياً واقتصادياً واستراتيجيا وحضارياً، يؤدي لتوحيد الإمكانات العربية ضد جميع الأخطار التي تهدد الأقطار العربية فأمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطا عضويا بالأمن القومي العربي، ويستمد الأمن القومي العربي قوته وأهميته من صفته القومية، وحمايته تقاس بحجم إمكانيات الثبات في وجه التهديدات ومواجهة الأخطار الحالية والمحتملة له، وتيارات العولمة والتكتلات الاقتصادية مع التعاون المستمر مع القوى الدولية الكبرى في ذات الوقت إلى جانب حماية

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الوطن العربي والمواطنين العرب من المؤثرات الخارجية والتأثيرات الأيدلوجية على الأفكار والمعتقدات الثقافية العربية، ويتطلب ذلك تضافر ودمج جميع الإمكانات العربية في إطار موحد لتحقيق مستوى من الردع يجعلها في مأمن ضد أي فعل معاد قد يهدد مصالحها الحيوية وقيمها الأساسية هذا إضافة لتوفيرها قوة حاسمة ورادعة في حالة ما إذا أقدمت قوة معادية على المساس بسيادة الأمة على أرضها.

وتعالج الدراسة جريمة الاتجار بالبشر في بعدها الإنساني والأمني، فيما تشهده المنطقة العربية من احداث خلل الوقت الراهن، ومحاولة وضع آليات للحفاظ على امن واستقرار المنطقة العربية، كما يلقى الموضوع اهتماما اكاديمياً واسعاً لما يشمله من جوانب اجتماعية وسياسية وامنية وأيضا اقتصادية، كما يخدم الدراسات الأمنية الاستراتيجية التي تختص بقضايا حماية الامن القومي العربي.

ثالثاً: أهداف البحث:

١. التعريف بحجم وخطورة جريمة الاتجار بالبشر على الامن القومي العربي.
٢. التوعية بخطورة جريمة الاتجار بالبشر كجريمة منظمة على امن وسلامة المجتمعات من كافة النواحي السياسية، الأمنية، الاقتصادية.
٣. محاولة التصدي لتلك الظاهرة عن طريق الوصول لآليات لتحقيق الامن والاستقرار في الوطن العربي.
٤. أهمية الحفاظ على مبادئ حقوق الانسان ومناهضة كافة التحديات لانتهاكه.

رابعاً: تساؤلات البحث:

١. ما هو الاتجار بالبشر، مفهومه، أنماطه، صورة، اسبابه؟
٢. هل الاتجار بالبشر نوع من أنواع العبودية والرق بمفهومه المعاصر؟
٣. ما علاقة الجريمة المنظمة بالاتجار بالبشر؟
٤. ما هي الأسباب التي أدت للاتجار في البشر بالبلاد العربية؟
٥. ما اثر جريمة الاتجار بالبشر على امن المجتمعات العربية؟
٦. ما علاقة تجارة البشر بأنماطها المختلفة بالحروب والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية؟
٧. ما هو الأمن القومي العربي؟ كيف يمكن تعريفه؟
٨. ما أبرز التهديدات الراهنة التي يواجها الأمن القومي العربي وكيف يمكن مواجهتها ووضع إطار للنهوض بالأمن القومي العربي"؟
٩. ما هي السياسات والاليات والبرامج التي اتخذتها الدول العربية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر؟

خامساً: منهجيه البحث:

اتبع البحث النظام الاستقرائي لوصف أسباب ظاهرة الاتجار بالبشر واثارها عل الامن القومي العربي والمنهج الاستنباطي من خلال دراسة نصوص المعاهدات والقوانين والتشريعات الدولية والعربية والمنظمة والرادعة لجريمة الاتجار بالبشر.

سادساً: خطة البحث:

في ضوء أهمية البحث ودوافعه وفروضه يسلك الباحث كما يلي:

القسم الأول: الاتجار بالبشر: الطبيعة والآليات

القسم الثاني: الامن القومي العربي: الأهمية والتأثيرات

القسم الثالث: علاقة جريمة الاتجار بالبشر بالأمن القومي العربي

القسم الرابع: النتائج والتوصيات

وختاما المراجع

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

القسم الأول: الاتجار بالبشر: الطبيعة والآليات

شهد مفهوم الاتجار بالبشر تطوراً كبيراً على مر العصور، فمن العبودية وفي ظل انتشار ظاهرة تجارة الرقيق الأبيض، الى الاستغلال في ظل انتشار جريمة الاتجار بالبشر الذي أصبح يعد الصورة المعاصرة للإتجار بالرقيق في المجتمعات الحديثة والمعاصرة (حسين،٢٠١٠) ومنذ القدم، كان الاتجار بالبشر معروفاً في التاريخ، وفي النصف الأول من القرن العشرين تم تجريمه نهائياً، حيث كانت العبودية منتشرة في كثير من المجتمعات، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بنظام مختلف لمكافحة أسباب الاسترقاق، وشجعت على عتق وتحرير الأشخاص محل الرق وكان لهذا النظام دورا كبير في محاربة الرق وتجارته (الساكت،٢٠١٤) وتوالت الجهود التشريعية والفقهية وتعددت التعريفات الدولية لتعبر عن مضمون جريمة الاتجار بالبشر بأنماطها وصورها، وتميز كل منهما عن الآخر بالتركيز على عنصر معين من عناصر هذه الجريمة بهدف الوصول إلى طرق فعالة لإدانة مرتكبيها ومعاقبتهم وحماية ضحايا التجار بالبشر (كرار،٢٠٠٢)

فقد عرفت الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦م أقدم صورة من صور الاتجار بالبشر في المادة الأولى الفقرات (الأولى والثانية) بأنه الرق هو (حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية كلها أو بعضها). (الخطيب،٢٠١٨) كما عرفت المادة السابعة من الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق والاتجار بالرقيق الأبيض والأنظمة والممارسات المشابهة للرق لعام ١٩٥٧ بأن:" "العبودية"، على النحو المحدد في اتفاقية ١٩٢٦ المتعلقة بالرق هو حالة أو وضع أي شخص الذي يمارس عليه خصائص الملكية وأن "العبد" هو ذلك الشخص الذي وجد في هذه الظروف ويمارس عليه تلك الأفعال، كما تضمن بروتوكول " باليرمو Palermo-Protocol "؛ الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والملحق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (مخيمر،٢٠٢٢) الوطنية والموقعة في ديسمبر ٢٠٠٠ تعريفاً رسمياً للاتجار بالأشخاص (Trafficking in Persons) في نص المادة الثالثة منه (الخطيب،٢٠١٨)، فقرة (أ) بانه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة، أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء. (مفوضية الأمم المتحدة)

وعلى الرغم من اعطاء بروتوكول باليرمو أهمية خاصة للنساء والأطفال من حيث طبيعة المجني عليه من خلال عنوانه، ولكنه في ذات الوقت لم يفرق في مفهومه لجريمة الاتجار بالبشر بين ما إذا كان المجني عليه ذكراً أم أنثى كبيراً أم صغيراً. كما لم يمنع ذلك أن يشمل كل انسان في نطاقه يكون محلاً للاتجار بصرف النظر عن نوعه وسنه، فقد باتت جريمة الاتجار بالأطفال، تُشكل إحدى أهم التحديات التي تهدد امن وسلامة المجتمعات، نظرا للآثار الوخيمة وعواقبه التي تطال حقوق الطفل وحرياته الأساسية (زغبيب،٢٠١٦)، أما من حيث الأفعال التي تندرج تحت مسمى " الاتجار " فقد توسع البروتوكول في تعدادها بحيث تشمل التجنيد، أو النقل أو التنقيل أو الايواء أو الاستقبال للأشخاص بغرض استغلالهم أو التوسط ليحيط بذلك قدر الامكان بكل صور الاشتراك في عملية الاتجار، كما ورد في التعريف ايضاً صياغة تسمح بإدخال صور أخرى غير الواردة به، وتشمل دعارة الغير بالإضافة إلى الأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي. كما يمتد الاستغلال ليشمل صورة في غاية الأهمية وهي السخرة أو الخدمة قسراً حيث يضطر الشخص إلى أداء عمل إجباري أو تقديم خدمة اجبارية في ظروف غير انسانية، كذلك يمتد الاستغلال ليشمل الاسترقاق ومعه كل صور الممارسات الأخرى الشبيهة بالاسترقاق (كرار،٢٠٠٢) وبدأت تلك الجريمة تتنوع في انماطها وتنتشر بما يعكس تحدياً خطيراً في مسيرة الانسانية مع بداية الألفية الثالثة، وامتدت لتشمل أخطر صور الاستغلال وتضمنت الاتجار بالأعضاء البشرية والمنطوية على استغلال للأشخاص المنقول منهم، واصبحت واحدة من اهم الممارسات غير

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

المشروعة في صور الاتجار بالبشر (عزمي،٢٠٠٩) وقد تطابق تعريف بروتوكول باليرمو مع الوارد في الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٥ وايضاً ما جاء بالقانون العربي الاسترشادي.

اما المشرع المصري فقد توسع كثيراً في صور الاتجار بالبشر بالمقارنة ببروتوكول باليرمو ٢٠٠٠ رغم تأثره الواضح به، وخصص قانوناً خاصاً رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٠ لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر وتضمن مفهومه للاتجار بالبشر بانه "يعد مرتكباً لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسليم سواء في داخل البلاد أو خارج حدودها الوطنية إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة أو الوعد بتلقي مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الاتجار بالبشر له سيطرة عليه - وذلك كله – إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أياً كانت صوره بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي، واستغلال الأطفال (شريف،٢٠١٦) في ذلك وفى المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو التسول أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية أو جزء منها. (قانون مكافحة الاتجار بالبشر،٢٠٠٥)

كما نص مفهومه في التشريع الأمريكي بانه "أي شخص يقوم عن علم بتجنيد شخص اخر أو إيوائه أو نقله، أو احتجازه أو الحصول عليه بأي وسيلة كانت لأغراض العمل أو الخدمة انتهاكاً لأحكام هذا الفصل من القانون سواء كان ذلك بين الولايات أو الدول أياً كانت الوسيلة المستخدمة في ذلك (شيحا،٢٠١٦) بينما يعرفه المشرع الإيطالي بأنه أي جريمة تندرج في اطار الشروط المنصوص عليها في المادة 600 من قانون العقوبات الإيطالي المعدل عام 2003 أو يقوم لغرض إرهابي ارتكاب الجرائم الواردة في الفقرة الأولى من المادة نفسها بالتحريض سواء كان ذلك بالخداع أو بالإجبار من خلال استخدام العنف أو التهديد أو استغلال السلطة أو كسب ربح من خلال استغلال حالة تتسم بالدونية الجسدية أو النفسية أو من خلال إعطاء مبالغ مالية أو الوعد بها أو غير ذلك من المزايا الى أولئك الذين لهم السلطة الفعلية على الشخص المعنى لإتاحة المجال له لدخول إقليم الدولة للبقاء فيه أو مغادرته أو بنقله داخليا (شيحا،٢٠١٦)

تعتمد جريمة الإتجار بالبشر على الأشخاص الذين يعانون من الفقر والبطالة ويفتقدون الأمان الاجتماعي الى جانب سلبية الظروف والمتغيرات المجتمعية عليهم، مما يجعلهم سلعة من السلع المتحركة والمتجددة (الرشيد،٢٠٠٩)، وعادةً ما يتم الاتجار بأكثر فئات المجتمع ضعفاً من النساء والأطفال. وتعتبر الدول ذات البيئة الصالحة للشبكات الإجرامية المنظمة العاملة في مجال الاتجار بالبشر هي الواقع بها الكوارث الإنسانية والطبيعية والصراعات المسلحة الداخلية (احمد،٢٠١٩)، حيث يتم استدراج تلك الفئات ثم يجبرون على ممارسة البغاء أو يتم شراء الضحايا من عائلتهم مقابل مبالغ مالية (عبدالمطلب،٢٠٠٦)، وأصبح الاتجار في الأشخاص مجالاً جاذباً لسهولته النسبية ومحدوديه تكاليفه وانخفاض عنصر المخاطرة، ليس فقط لقدامى المحترفين في مجال الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وإنما أيضا للمتاجرين الجدد خاصة شبكات الجديدة للجريمة المنظمة داخل الدول الفقيرة للاستفادة من أرباح ذلك النشاط الاجرامي (عزمي،٢٠٠٩) حيث يحتل الاتجار بالبشر المرتبة الثانية بعد الاتجار بالسلاح من حيث حجم الأرباح نظراً لارتفاع عوائده، والأولى من حيث المعدل السنوي لنمو أرباحه بعد تجارة السلاح وتجارة المخدرات (شيحا،٢٠١٦)، وبذلك تمثل جريمة الاتجار بالبشر التحدي الأخطر بالنسبة لدول العالم كافة وهذا ما أكد عليه البيان الصادر عن المؤتمر السابع للأمم المتحدة الذي عقد في ميلانو سنة 1985م حيث أشار إلى أن الجريمة المنظمة من ضمن صور الجريمة التي تعوق إلى حد كبير جهود التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب وتهدد حقوق الانسان والحريات الأساسية والسلام والاستقرار والأمن، وقد اوصى المؤتمر إلى ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي من أجل الحد من الأسباب التي تؤدى إلى ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر. (النكلاوي،١٩٩٩)

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

القسم الثاني: الامن القومي العربي: الأهمية والتأثيرات

يعتبر الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على حماية قيمها الداخلية والدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، ضد أي تهديدات بغض النظر عن هذه التهديدات ومصدرها مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية (مصطفي،٢٠٠٩) الى جانب تنمية القدرات والإمكانات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، بالإضافة إلى الإمكانات المتاحة، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الأمن القومي العربي (الكيلاني،١٩٩٦)

فالأمن القومي بمفهومه العام والشامل لا يقتصر تهديده على وجود خطر عسكري خارجي، كما لا تتوقف حمايته على مجرد زيادة القدرات العسكرية للدولة، فجوهر الأمن القومي الاستقرار والنظام، وهذان متغيران يتوقفان على القوة العسكرية للدولة، مثلما يتوقفان على قدراتها الاقتصادية واستقرارها الاجتماعي والسياسي بالإضافة لكيفية ارتباط المواطنين بالسياسات والقرارات التي تتبناها الحكومة. (هويدي،١٩٩١)

ولقد عبرت المواثيق الصادرة عن الجامعة العربية عن هذا المعنى الشامل للمفهوم، وتم توقيع معاهدة الدفاع المشترك في عام ١٩٥٠ (نافعة،٢٠١٥)، حيث التزمت الدول الموقعة عليها بالمبادرة بدفع العدوان الذي يقع على أي منها، وقد انبثقت من المعاهدة نفسها عدة مؤسسات وهيئات تنفيذية مثل مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية العسكرية التي تخضع لإشراف لجنة عسكرية دائمة، هذا فضلاً عن القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية التي نشأت فيما بعد بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربي.

وهناك العديد من الأخطار والتحّديات الداخلّية والخارجية التي تُهّدد الأمن القومي العربي والتي ترتبط بالطاقات والثروات للوطن العربي، حيث جعلت منه منطقة هامّة سياسياً واقتصادياً واستراتيجيا وحضارياً، ويواجه وطننا العربي تحديات وأزمات تتجلى في التفكك، والاختراق بأبعادها السياسية والأمنية، الثقافية، والاقتصادية، فأمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطا عضويا بالأمن القومي العربي، لأن الأخطار التي تهدد الأقطار العربية واحدة، ومستقبلها أو مصيرها واحد، وحيث يستمد الأمن القومي العربي قوته وأهميته من صفته القومية، فلا سبيل لتحقيقه إلا من خلال استراتيجية عربية موحدة تعتمد في المقام الأول على تنمية الإمكانات العربية بما يخدم المصالح العربية داخل حدود آمنة، وتنطلق من قناعة شمولية لمفهوم الأمن، بمعنى أن الأمن لم يعد مقتصرا على الناحية العسكرية، بل يشمل أبعادا أخرى جديدة، ثقافية واقتصادية وسياسية. (بوبوش،٢٠١٠)

وتتعزز مكانة الامن القومي العربي واهميته البالغة وفقاً للعمق الاستراتيجي بوجه عام باعتبار الامن القومي من احد فروعه، كما يعد غياب الوحدة السياسية والإدارية للمنطقة العربية وتصاعد وتيرة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة العربية، والذي هدد استقرار المنطقة، والمتمثل في تزايد نشاط الجماعات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود وارتفاع موجات الإتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات ومخاطر انفجار النازعات العرقية، مما فرض على الدول العربية ضرورة العمل في إطار جماعي وإقليمي وتبنى مجموعة من الانظمة الأمنية سواء على المستوى العربي او على مستوى التعاون الدولي لمحاربة كل أنواع التهديدات الأمنية التي تحيط بالمنطقة وفق المقاربات المنتهجة من قبل الدول دول الوطن العربي (زويوش،٢٠٢١) لذلك يجب العمل على بناء القدرة العربية على مواجهة الأخطار الحالية والمحتملة للأمن القومي العربي والحفاظ على المكانة الدولية للوطن العربي، وركائز التكامل الاقتصادي العربي، بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتعظيم القدرات الاقتصادية العربية لتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين والسعي الدائم للحصول على التكنولوجيا اللازمة للارتقاء بالاقتصاد الى جانب ودعم القدرات العسكرية، وتعظيم القدرة السياسية والدبلوماسية، والتأثير العربي الفاعل في القرارات الدولية، ومواجهة تيارات العولمة والتكتلات الاقتصادية والتعاون المستمر مع القوى الدولية الكبرى في ذات الوقت إلى جانب حماية الوطن العربي والمواطنين العرب من المؤثرات الخارجية والتأثيرات الأيدلوجية على الأفكار والمعتقدات الثقافية العربية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

فالفاعلية في حماية الأمن القومي العربي تقاس بحجم إمكانيات الثبات في وجه التهديدات، والتي تتمثل في مجموع القدرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بالإضافة للإرث الثقافي والتاريخي ويتطلب ذلك تضافر ودمج جميع الإمكانات العربية في إطار موحد لتحقيق مستوى من الردع يجعلها في مأمن ضد أي فعل معاد قد يهدد مصالحها الحيوية وقيمها الأساسية هذا إضافة لتوفيرها قوة حاسمة ورادعة في حالة ما إذا أقدمت قوة معادية على المساس بسيادة الأمة على أرضها.

القسم الثالث: علاقة جريمة الاتجار بالبشر بالأمن القومي العربي

كان من اسباب ودوافع والاتجار بالبشر في البلاد العربية أهمية ما يمثله الموقع الجغرافي للوطن العربي؛ نظرا لتوسطه قارات العالم، وإطلاله على معظم الممرات المائية، إلى جانب الخليج العربي الغني بالثروة النفطية والغازية، ونتيجة لانتشار ظاهرة العولمة وتداعياتها فقد أصبح العالم قرية صغيرة، حيث أضحى الجيل الحديث أكثر تعلقاً بالثقافات والأفكار الغربية. وصارت تجذبهم أنماط العيش في تلك الدول حسبما تصوره لهم وسائل الاعلام، وساعد على ذلك الصورة التي يرسمها لهم تجار البشر الذين يتكسبون من هذه التجارة.

في ظل الأوضاع التي تعيشها الدول العربية من ازمات وتدهور في الأوضاع الأمنية، السياسية والاقتصادية مع عدم وجود رؤية واضحة لكيفية مجابهة الازمات، لن تتوقف جريمة الاتجار بالبشر. وسيظل الأمن القومي العربي في حالة تهديد مستمر، وتدريجياً ستفقد الدول والمجتمعات تماسكها.

لذا تتمثل أسس مكافحة الاتجار بالبشر من الناحية الدولية في قيام الدول بالتصديق على المعاهدات الجماعية والثنائية، ومن الناحية الداخلية تقوم الدول بسن التشريعات الداخلية التي تمكنها من الحد من تلك الظاهرة، فلقد تطورت وسائل مكافحة عمليات الاتجار بالبشر تاريخياً منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن الواحد والعشرين؛ وخاصةً في ظل الدور الهام الذى تلعبه الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان وحفظ كرامته وأدميته فلم تكن المواجهة الدولية أنداك متجه لحظر عمليات الاتجار بالبشر بالمعنى المعطى له في العصر الحديث بل كان الانشغال على وجه الخصوص بمعاقبة الاتجار بالرقيق الأبيض وسعي نحو إلغاء الاتجار بالنساء القسر للأغراض الجنسية.. أما بالنسبة الى المستوى العربي فقد اهتمت التشريعات بسن القوانين الداخلية التي تمكنها من ضبط ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم الى جانب الحفاظ على الضحية من ناحية أخرى (قطب،٢٠١٠)

ومنذ إقرار الأمم المتحدة لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أصدرت العديد من البلدان العربية قوانين شاملة لمحاربة الإتجار بالبشر، وتبنت تلك الدول قوانيناً لمكافحة الإتجار بالبشر تماشياً مع الإلزام التشريعي المصاحب لبروتوكول الأمم المتحدة لذي صدقت عليه معظم الدول العربية لقد شُرعت تلك القوانين لمقابلة الحدود الدنيا لمقاييس مكافحة الإتجار بالبشر، التي ينص عليها قانون حماية ضحايا الإتجار بالبشر الأمريكي الذي يلزم وزارة الخارجية الأمريكية بمعاونة حكومات الدول الأخرى في مجهوداتهم لمكافحة الإتجار بالبشر.

وهناك أسباب اقتصادية وسياسية وامنية (صادق وربيع،٢٠١٠) تقف وراء الظاهرة الاتجار بالبشر نظراً لأثاره المدمرة على حقوق الانسان، وكيان المجتمع بالإضافة ما يترتب عليه من اثار اجتماعية سلبية وما لها من تأثير على السياسة الاقتصادية للدول مثل زيادة البطالة وجرائم غسيل الاموال (كرار،٢٠٠٢) التي تندرج تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي (ناشد،٢٠٠٥) حيث تعاني هذه الدول من الفقر وانخفاض مستوى الدخل وتشكل التجارة الدولية في البشر مصدراً رئيسيا من مصادر الدخل للمنظمات الاجرامية المنظمة، كما ان طبيعة هذه الظاهرة تتطلب حركة بين الأوطان والاقطار، حتى تكون الضحايا معزولة وغير قادرة على التواصل لاختلاف الثقافات مما يفقدهم الدعم المادي والمعنوي لمقاومة الاستغلال الجنسي والبدني بجانب تعرضهم لمخاطر العنف والادمان، لذلك اهتمت كثير من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والجمعيات الاهلية اهتماما بالغاً لحث دول العالم للمبادرة بإصدار قوانين داخلية (صادق وربيع،٢٠١٠) خاصة تجرم الاتجار بالبشر بأنواعه المختلفة

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

(عبدالمطلب،٢٠٠٦) وتمثلت الأسباب السياسية في استبداد الأنظمة السياسية، ونتجت الأسباب الأمنية عن الصراعات والحروب

وهناك كثير من الدول العربية التي قامت بالفعل بسن قوانين لمكافحة الإتجار بالبشر، مثل سوريا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، الأردن، موريتانيا، سلطنة عمان، المملكة العربية، السعودية، لبنان، الى جانب بعض الدول في طريقها لأخذ خطوات حاسمة لسن تلك القوانين مثل العراق، والكويت، وأخيراً هناك الدول التي مازالت تستخدم قانون العقوبات للفصل في قضايا الإتجار في البشر مثل تونس، المغرب، ليبيا، والسودان (شيحا،٢٠١٦)

ويمكن ان نستعرض بعض من المجهودات الدولية المبذولة من جانب بعض الدول العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر إزاء الاهتمام الدولي والإقليمي لمكافحة تلك الجريمة لما تمثله من تهديد لأمن وسلامة المجتمع الدولي ككل حتى في الدول التي لا ترتكب فيها مثل هذه الجرائم، فقد قامت مصر للتصدي للجريمة المنظمة بصفة عامة وجريمة الاتجار بالبشر بعد أن تفاقمت خطورة هذه الظاهرة على المستوى الوطني والإقليمي ادت مصر بمناهضة الاتجار بالبشر بالجلسة الختامية التي عقدتها المائدة المستديرة بأثينا في يناير ٢٠٠٦ تحت عنوان "أوقفوا الاتجار بالبشر فورا" وتم توقيع نداء عالمي يتضمن عدداً من المبادئ الأخلاقية التي تناهض الاتجار بالبشر ثم أعلنت مصر عن رغبتها في انعقاد مؤتمر دافوس في شرم الشيخ بشهر مايو ٢٠٠٦ باعتباره فرصة أكبر لنشر قضية مكافحة الاتجار بالبشر، ومنذ عام ٢٠٠٧ عكفت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر على إعداد مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر وفقاً للاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعد مصر طرفاً فيها وبصفة خاصة البروتوكول الإضافي لمنع وقمع ومكافحة الاتجار في الأفراد خاصة النساء والأطفال، والقانون العربي الاسترشادى لمكافحة الاتجار بالبشر ثم قامت اللجنة الوطنية بإطلاق أول خطة وطنية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك من خلال دراسة الخطة العالمية المعدة بمعرفة منظمة الأمم المتحدة ودراسة الاستراتيجيات الوطنية للدول المختلفة، وكذا الخطة التي وضعها الاتحاد الأوربي لأفضل الممارسات والمعايير والإجراءات لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر (قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٥)

وقد أسفر ذلك عن وضع استراتيجية مصرية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر، متلائمة مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وتم إطلاق الخطة الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر ٢٠١١/٢٠١٣ وذلك بهدف الإنفاذ الفعال للقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ (العشري،٢٠١٤) ومكافحة ومنع جريمة الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا وتوعية العمالة المصرية بالخارج، باعتبار أن القانون المصري ينظر لجريمة الاتجار بالبشر على أنها من الجرائم الموجهة ضد العالم ككل، وهو ما يتماشى مع مقتضيات العولمة. بالإضافة لاعتماد برامج توعية وتعليم وتثقيف بأسباب وأبعاد وخطورة ظاهرة الاتجار بالبشر وسبل مكافحتها، على أن تشمل جميع القطاعات، وخاصة الضحايا المحتملين، وذلك من خلال إعداد نشرات وكتيبات تهدف إلى التوعية بقضايا الاتجار بالبشر بكافة صورة وانماطه واشكاله (شيحا،٢٠١٦)

وعند النظر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أهتمت بظاهرة الاتجار بالبشر اهتماماً بالغاً، وارتكزت على أربع اهداف في سبيل تنفيذ إستراتيجيتها تتمثل في تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر، تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية، تأمين الحماية والدعم للمتضررين من هذا النوع من الجرائم، وأخيراً توسيع افاق التعاون الثنائي والدولي لمكافحة هذا النوع من الجرائم (شيحا،٢٠١٦)

فقد قامت بإصدار قانوناً شاملاً بشأن مكافحة الاتجار بالبشر برقم ٥١ لسنة ٢٠٠٦ في ١١ نوفمبر ٢٠٠٦ ليصبح هذا القانون الأول من نوعه على مستوى العالم العربي، بالإضافة لإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر عام ٢٠٠٧ والتي كان لها دوراً فاعلاً ومؤثراً في ترسيخ مفاهيم أساسية نحو مجتمع امن، فهي تقوم بدراسة وتحديث التشريعات المنظمة للمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر بما يحقق الحماية المطلوبة لهم وفقاً

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

للمقتضيات الدولية، وتهتم بإعداد التقارير عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدولة، كما تحقق ايضاً اللجنة أهدافها بالمساهمة في نشر الوعى بالمسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر وذلك عن طرق عقد الندوات والنشرات والتدريب والمشاركة بالمؤتمرات دوليا ووطنيا. وانضمت ايضاً الى أغلب الصكوك الدولية، كما عمدت الى التدريب المكثف لكافة القطاعات الأمنية بالإضافة الى النيابة العامة، والقضاء، والإعلاميين، والصحفيين.

وبذلك فان جريمة الاتجار بالبشر تمثل انتهاكا لحقوق الانسان، لأنها على خط معاكس تماما لما وضعته الاتفاقيات الدولية من بنود لحماية حقوق الانسان، فهي تمثل شكلا من اشكال العبودية بمفهومها الحديث والمعاصر، كما يفرض الاتجار بالبشر تكاليف اقتصادية باهظة على الدول التي تسعى لمكافحة تلك الظاهرة، كما يؤدي الاتجار للبشر للتفكك الاجتماعي حيث تضعف تلك التجارة من الروابط الاجتماعية وتؤدي الى الانهيار الاجتماعي مما يدفع لزيادة معدلات الجرائم بالمجتمع، كما يدعم الجريمة المنظمة ويحرم الدول من الموارد البشرية مما يؤثر سلبا على أسواق العمل. ومن اهم الاثار الناتجة عن عمليات الاتجار بالبشر تأثيرها على الصحة العامة حيث يواجه ضحايا الاتجار بالبشر تحديات وصدمات نفسية وجسدية، وعلى الصعيد الأمني تؤدي تلك الجريمة المنظمة الى ارتكاب سلسلة من مختلف الجرائم الأخرى (احمد،٢٠١٩)، لذلك يجب وضع وتبني استراتيجية لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر واتباع منهج دولي يتضمن كافة التدابير لمنع الاتجار وحماية الضحايا

القسم الرابع: النتائج والتوصيات

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية وقد مما ادى لاتسامه بالغموض، ومازال ايضاً الأمن القومي العربي مفهوماً ُمتحّركاً من حيث الاتفاق في تعريفه ورسم معالمه، ولم يحدد الفكر السياسي العربي صياغة محّددة لمفهوم الأمن القومي، مما أدى لتعدد الآراء والتعريفات الخاصة بالأمن القومي العربي.

- هناك العديد من الأخطار والتحّديات الداخلّية والخارجية التي تُهّدد الأمن القومي العربي وترتبط بالأهمية الإستراتيجية الوطن العربي، أماعن الأخطار الداخلية تُعاني الأقطار العربية من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسّية والبشرّية والاقتصادية، كما يصعب الحديث عن اقتصاد عربي واحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي.
- العمل على تعزيز الأمـــن القومي العربي والحفاظ على الهوية العربيـــة المكانة الدوليـــة للوطن العربي، والسعي للارتقاء بالأيدولوجيا العربية.
- زيادة مخصصات مصادر مكافحة الاتجار بالبشر وتطوير الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة تلك التجارة وتنسيق برامج مكافحة الاتجار بالبشر محلياً واقليمياً ودولياً
- ضرورة تخصيص قانون مستقل لتجريم الاتجار بالبشر، خاصة الأطفال على غرار باقي التشريعات المقارنة، بغية الإلمام بكل صور الاستغلال، وإجراءات ملاحقة المجرمين.
- وضع الآليات القانونية لحماية ضحايا الاتجار في إطار ما أعلنته شبكة التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
- تؤثر جريمة الاتجار بالبشر سلباً على الأمن القومي العربي بمختلف جوانبه الأمنية والسياسية والاقتصادية والصحية، إلى جانب تدهور الأحوال الاقتصادية لبعض الدول العربية واستمرار النزاعات السياسية في المنطقة تنبئ باستمرار موجات تجارة وتهريب البشر.
- يجب تعزيز جهود شبكة منظمات مكافحة تجارة البشر واطلاق حملات توعية بالمدارس والجامعات بمخاطر تلك الظاهرة وتوضيح كافة انماطها وصورها المعاصرة واثارها السلبية على امن المجتمعات وسلامتها.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

المراجع

١. ابتهال جمال الدين الصادق كرار، (٢٠٠٢) "أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية مج ،٦ع ١١
٢. إبراهيم الساكت، (٢٠١٤) الإتجار بالبشر(المفهوم والتطور)، وحدة مكافحة الإتجار بالبشر، الأردن
٣. أحمد النكلاوى، (١٩٩٩) الجريمة المنظمة، مركز الدراسات والبحوث للعلوم الأمنية، الناشر الرياض، الطبعة الأولى،
٤. احمد حسن عبد العليم الخطيب (٢٠١٨) جرائم التجار بالبشر في شمال افريقيا خطورتها واثارها على حقوق النسان والليات التشريعية لمكافحتها مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل (مصر والسودان نموذجا) – المركز الديمقراطي العربي ، المجلد الاول ،العدد الثاني
٥. إسماعيل مصطفى، الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩
٦. أمين هويدي (١٩٩١)، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، القاهرة، دار الشروق
٧. أيمن نواف شريف، (٢٠١٦) الإتجار بالبشر: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والأردن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي ع ٧،
٨. حسام الدين زويوش (٢٠١٥) استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - كلية الحقوق والعلوم السياسية، مج٦, ع٢، الجزائر، ٢٠٢١
٩. حسن السيد أحمد نافعة (٢٠١٥)، الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل العربي، لبنان، مج. ٣٨، ع. ٤٣٨
١٠. رضا محمد عبد العزيز مخيمر (٢٠٢٢) المواجهة الجنائية للجريمة المنظمة عابرة الحدود "دراسة مقارنة "، المقالة ٤، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (٢) ٢٠٢٢، العدد ١
١١. زياد إبراهيم شيحا (٢٠١٦) "آليات مكافحة الإتجار بالبشر"، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصاديةع٨
١٢. سوزي عدلي ناشد (٢٠٠٥)، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،
١٣. عبده العشري (٢٠١٤)، "مفهوم الاتجار بالبشر" المجلة الاجتماعية القومية، مج٥١، ع ٢
١٤. فاطمة عبد البديع احمد (٢٠١٩)، خدمة الجماعة والاتجار بالبشر، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، دراسات وبحوث تطبيقية، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، ع ١٠، مج١
١٥. فايز محمد حسين (٢٠١٠)، قانون مكافحة الاتجار بالبشر، قراءة مقارنة لأهم أساسيات أحكام القانون ٦٤ لسنة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في مصر، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية
١٦. محمد بوبوش (٢٠١٠)، الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مج ١٤، ع ٥٣، الأردن
١٧. محمد على قطب (٢٠١٠)، الاتجار بالبشر وسبل المواجهة الأمنية، دراسة مقارنة بين القوانين والشريعة الإسلامية، مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن يناير،٢٠٠٩، هشام عبد العزيز مبارك، الأكاديمية الملكية للشرطة
١٨. عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد (٢٠٠٦)، "الاتجار في البشر" مجلة البحوث الأمنية، مج ١٥، ع ٣٤
١٩. نور الهدى زغبيب، (٢٠١٦) "التأصيل القانوني لاعتبار الاتجار بالأطفال جريمة منظمة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٦

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – September 2023
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

٢٠. هيثم الكيلاني (١٩٩٦)، مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي واشنطن
٢١. العقيد محمد هشام محمد عزمي (٢٠٠٩)، الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، رسالة للحصول على درجة الماجيستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية
٢٢. ليلى على حسين صادق (٢٠١١)، عماد محمد احمد ربيع، "جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود: دراسة مقارنة لمنطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
٢٣. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر https://sis.gov.eg
٢٤. مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية https://www.ohchr.org

المراجع الأجنبية:

1. Thomas E. Baker (2005), Introduction criminal analysis, Crime prevention and intervention strategies, Pearson Education, New Jersey